وفي العام الدراسي ١٩٤٤ / ١٩٤٥، لم يصل المرحلة الثانوية العليا الاّ ٤٢ طالبة فقط، من أصل ١٠٢٩٣ طالبة. وفي المرحلة الابتدائية، لم يبلغ نهائياتها الاّ ٥٣ طالبة فقط، من أصل ٢٩١٢ طالبة في المدن والقرى مجتمعة[٥]. حتى ان هذه النسبة، في الصفوف الأولى، كانت تتراجع وتتقلّص، ويجرى التسرّب من المدرسة بسبب تزويج الفتاة، أو عدم الحاقها بالمدرسة الواقعة خارج القرية، أو بسبب الحاجة الى دمجها في العمل المنزلي. والأمر الذي تحكّم في تدنّي الميل الى تعليم المرأة هو عدم اشتراكها في دورة الانتاج، الاّ بما تقوم به من أعمال زراعية. وهذا، بحد ذاته، لا يقتضي تعليم المرأة، ولا الرجل أيضاً.

وفي ظل شروط الجهل والفقر والضغط الاجتماعي، كان وضع المرأة الصحي متدنّياً، حيث انعدمت المؤسسات الصحية داخل القرى؛ والعادات والتقاليد لم تسمح بنقل المرأة الى المدينة لعرضها على الأطباء، وكانت المستشفيات قليلة، وتتميز بقلّة الامكانيات.

٢ ـ الوضع الاقتصادي والمشاركة في العمل: في ظل المجتمع شبه الاقطاعي، وتدنّي مستوى الحياة الاجتماعية، كانت غالبية الشعب تعاني من الفقر، وعدم القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية. وعدا طبقة الاقطاعيين المحدودة، والنسبة الضئيلة لمتوسطي الحال من التجار الصغار والموظفين الاداريين، كانت عامة الشعب تعيش على الكفاف. وفي هذا الاطار، كانت المرأة تكتم رغباتها في المأكل والملبس والمشرب وكل تفاصيل الحياة اليومية، وتدفع بها الى الغاء ذاتها، والتفكير بمسائل التدبير المنزلي، وفي مستوى قدرتها على الاقتصاد وتأمين احتياجات الذكور.

وقد شاركت المرأة في عملية الانتاج الزراعي، سواء في اطار الزراعة المنزلية في أرض الزوج والأسرة، أو كعاملة أجيرة في أرض الاقطاعيين. ونستطيع القول، ان غالبية نساء الريف كانت تزاول العمل الزراعي. وهناك نسبة محدودة من النساء دفعتهن الحاجة الى العمل في مصانع فرز التبغ ولفّه، وفي مصانع الصابون، والخزف، وصناعة الحبك، وكان أجر المرأة، في العام ١٩٣٧، لا يتجاوز ٣٥ ـ ٧٠ مليماً يومياً، والعاملات في صناعة الحبك كنّ يتقاضين ٥٠ مليماً يومياً[٦].

أمّا أجور العمال العرب، فكانت تتراوح بين ١٥ و ٢٠ قرشاً يومياً؛ وتختلف النسبة ارتفاعاً، أو هبوطاً، بمقدار ضئيل حسب طبيعة العمل، في الوقت الذي كانت ترتفع تكاليف المعيشة بشكل مستمر، حتى وصلت ٢٥٠ بالمئة في العامين ١٩٤٣ و١٩٤٥، وفقاً للاحصاءات الرسمية[٧].

ان الوضع الاقتصادي المتدنّي ضاعف معاناة المرأة الفلسطينية، ولكنه لم يشكل نقلة نوعية لجهة خروجها من البيت الى العمل، الاّ بمقدار محدود لنسبة النساء العاملات في المصانع الصغيرة، كما ذكرنا آنفاً؛ وذلك لأن النساء الريفيات، العاملات بالزراعة، هن النسبة الرئيسة من أصل مجموع النساء العاملات. وارتبط الوضع الاقتصادي عموماً، في تلك المرحلة، بسياسة الانتداب البريطاني، التي عمدت الى اعاقة التطور الاجتماعي، ووضع العراقيل أمام نمو الصناعات الوطنية، في الوقت الذي كان يجرى دعم المؤسسات الاقتصادية اليهودية، وتشجيع هجرة اليهود الى فلسطين، ودعم منشآت الاستيطان الصهيوني.

٣ ـ النشاط السياسي للمرأة: ان الواقع المرير الذي عاشه شعبنا في ظل الانتداب البريطاني، على كل المستويات، أعاق اشكال التطور الاجتماعي، وضرب الأسس البنوية لنمو المجتمع والحياة الاقتصادية. في المقابل، كان السعي حثيثاً الى انشاء دولة اسرائيل، من خلال تشجيع